

تقرير

نفايات إقليم الخروب: اتفاق على إقامة معمل فرز في بلدة جون

مروان
طحطح

الإشترافي سليم السيد لـ"الأخبار" إن "ما يُقال هو برباغندا سياسية، والكلام عن إقامة مطمر في سبلين ليس وارداً نهائياً، وهذا الأمر محسوم، مؤكداً أنّ "الحل لنفايات الإقليم بدأ يأخذ مساره الجدي، ونأمل بالوصول إليه".

سبلين). حينها، رفضت بلديات برجا وجدرا وبعاصير والجية هذا الاقتراح، نتيجة تخوفها من إقامة مطمر ملاصق للمعمل. يعود الحديث حالياً، على لسان عدد من الناشطين في المنطقة، عن إنشاء مطمر في سبلين يكون بديلاً من مطمر الكوستا برفا في حال إقفاله. وذلك بعدما أثار الوزير السابق ونام وهاب مسألة "استغلال" رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي النائب وليد جنبلاط مسألة إقفال مطمر الكوستا برفا لطرح مطمر في سبلين، عبر مشروع متكامل تُديره شركة تدّر لجنبلاط أرباحاً كبيرة. وبهذا الخصوص، لبلديات الإقليم موقف واحد وواضح: "لا لاي مطمر في منطقتنا". يجذد رؤساء البلديات موقفهم الراض لأني حل لأزمة النفايات على حسابهم. يقول رئيس بلدية برجا نشأت حمية لـ"الأخبار" إن "الرفض قائم ولن نسمح لأني أحد بتمرير أي مشروع خبيث، في منطقتنا". موقف برجا يدعمه موقف الجية، إذ أكد رئيس بلديتها جورج القزي أنّ كل مشروع خبيث يضُرُ بمنطقتنا لن نقبل به، وليبعدوا سمومهم عنا، ويكفينا سموم معال الكهرياء والكسارات ومعمل سبلين وغيرها من مصادر التلوث". من جهته، يقول وكيل داخلية الإقليم في الحزب التقدمي

حول الموقع المزمع إنشاء المطمر عليه، هذا الأمر، أدى إلى أزمة فعلية ساهمت في انتشار عشرات المكبات العشوائية وإلى الحرق الدوري وغيره من الممارسات العشوائية. وقد ساهم الخلاف بين البلديات حول موقع معمل الفرز المزمع إنشاؤه للمنطقة في استمرار الأزمة أيضاً، بعدما كان يجري الربط بين إقامة المعمل وإنشاء مطمر ملاصق له من أجل طمر العوادم المتأتية عنه.

الاهالي يُجددون
رفضهم إقامة
مطمر في سبلين

ماذا عن مطمر سبلين؟ في خلال أحد الاجتماعات السابقة مع فاعليات المنطقة، اقترح النائب علاء الدين ترو (كتلة الحزب التقدمي الإشتراكي) إقامة معمل الفرز في منطقة سبلين على عقار يملكه النائب وليد جنبلاط (الأرض معروفة بمكب الإدارة المدنية، وتحولت بعد الأزمة إلى مكب عشوائي لنفايات

مع إقليم الخروب الجنوبي، في منطقة جون. وبحسب عدد من رؤساء بلديات المنطقة، سيُقام المعمل ضمن نطاق منطقة صناعية يجري التحضير لها، على أن يُصبح المعمل جاهزاً خلال الأشهر الستة المقبلة. يقول رئيس اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي زياد الحجار لـ"الأخبار" إن "المعمل سيكون بمواصفات حديثة جداً، ولن تصدر عنه أيّة ملوثات، وسيخضع العمل فيه لرقابة اتحاد البلديات".

خطوات هذا الحل المرتقب جاءت عقب اتصالات مكثفة أجريت بين البلديات خلال الأيام الماضية، وذلك بعدما طرحت الأسبوع الماضي، خلال اجتماع عُقد بين رؤساء البلديات ووزير البيئة طارق الخطيب، ومن المتوقع أن تستكمل الاجتماعات خلال اليومين المقبلين لإقرار المشروع وإعلانه.

أهمية هذا التوافق أنه يأتي بعد معاناة استمرت لأكثر من سنة ونصف سنة مع أزمة تصريف النفايات، وذلك بعدما استُئنيت بلدات وقرى قضاي الشوف وعاليه من خطة النفايات الحكومية التي نصت على إنشاء مطمر ثالث للمنطقة يُجدد موقعه لاحقاً. طوال هذه الفترة، لم يتمكن وزير الزراعة السابق، أكرم شهيب، من إقناع اهالي المنطقة بالتوصل إلى حل موحد

فيما تُثار مسألة إقامة مطمر في سبلين كبديل من مطمر الكوستا برفا. تمكنت بلديات إقليم الخروب، أخيراً من التوصل إلى اتفاق يقضي بإقامة معمل فرز ومعالجة لنفايات اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي والجنوبي في منطقة جون. هذا الاتفاق يأتي بعد خلاف دام نحو سنة ونصف سنة وساهم في استمرار أزمة النفايات في المنطقة، التي استُئنيت من خطة النفايات الحكومية

محمد الجنون

بعد مُضي أكثر من سنة ونصف سنة على أزمة تصريف نفاياتها، توصلت بلديات إقليم الخروب، أخيراً، إلى الاتفاق على إنشاء معمل فرز ومعالجة، على صعيد اتحاد بلديات إقليم الخروب الشمالي بالتعاون

تقرير

610 ملايين دولار تكلفة التغير المناخي في لبنان

زيادة الوفيات

يُشير التقرير إلى أن لبنان سيواجه زيادات في معدلات الإصابة بالأمراض المعدية، والاعتلال، والوفيات الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة، وزيادة تواتر الظواهر الجوية المتطرفة، وزيادة سوء التغذية من الجفاف والفيضانات التي تؤثر على الزراعة، وقلة توافر المياه النظيفة. وستتسبب الزيادات في درجات الحرارة بزيادة عدد الوفيات بين 2483 و5254 حالة وفاة إضافية سنوياً، بين عامي 2010 و2030.

كذلك، سيؤثر التغير المناخي على البنية التحتية التي ستتأثر بسبب تغير أنماط الهطل وارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة تواتر العواصف وشدها. وسيتحقق هذا الضرر من غمر المستوطنات الساحلية والمباني والفيضانات والانهيارات الطينية والانهيارات الصخرية.

هذا الواقع سيؤدي حكماً إلى انخفاض كميات المياه، ما دامت الثلوج ستذوب في وقت أبكر من فصل الربيع، فضلاً عن أن هذه التغيرات ستؤثر على شحن معظم الينابيع، وبالتالي تحدّ من إمدادات المياه المتاحة للري خلال فصل الصيف، وستزيد الفيضانات في الشتاء بنسبة تصل إلى 30%.

ستمتد فترة الجفاف في البلاد لفترة أطول بتسعة أيام بحلول عام 2040 و18 يوماً بحلول عام 2090، وستشهد المناطق الجافة أصلاً مثل البقاع والهمل والجنوب الأثر الأقوى.

هذا الواقع سيؤدي إلى إنتاجية زراعية أقل، وسيضعف الطلب على الطاقة، وسيضعف قطاع السياحة، فضلاً عن ارتفاع مستوى البحر وارتفاع نسبة الخطر على الغابات.

المتطرفة، مثل العواصف التي تحدّ من الإنتاجية الزراعية، وتؤثر سلباً على صحة الإنسان، وتتسبب في أضرار الفيضانات وتتسبب في أضرار مماثلة في قطاعات مختلفة من الاقتصاد والمجتمع في لبنان، حيث يُقدّر التقرير كلفة هذه الأضرار المباشرة بحوالي 320 مليون دولار أميركي في عام 2020 و23 مليون و200 ألف دولار في عام 2080، أو بشكل غير مباشر من خلال أضرار يُسببها تغيّر المناخ في لبنان، عبر إبطاء النمو الاقتصادي في البلاد. سيقلّ نمو الناتج المحلي الإجمالي اللبناني بنسبة 3% بحلول عام 2020 و14% في عام 2040 و32% في عام 2080. هذا الناتج المحلي الإجمالي الضائع يُشكل التكلفة الحقيقية ويُخفّض من الرفاهية الاقتصادية للأسر والشركات والحكومة في لبنان.

يُشير التقرير إلى أن الدولة ستتحمل التكلفة الإجمالية المقدرة من الأضرار المباشرة والناتج المحلي الإجمالي الضائع، بتكلفة 610 ملايين دولار في عام 2020، كذلك ستتحمل الأسر بذلك تكلفة سنوية قدرها 1500 دولار في عام 2020، وستعاني الأسر الريفية عموماً من النسبة الأكبر مقارنة مع الأسر في المناطق الحضرية.

ضمن تأثيرات تغيّر المناخ في لبنان، يذكر التقرير أن من المتوقع فقدان موسم التزلج مع انخفاض 40% من الغطاء الثلجي في لبنان مع ارتفاع قدره درجتين مئويتين في درجة الحرارة، وصولاً حتى انخفاض بنسبة 70% في الغطاء الثلجي مع زيادة 4 درجات مئوية. وسيخفّض عدد أيام وجود الغطاء الثلجي من 110 أيام إلى 45 يوماً. كذلك، فإن الثلوج التي تتساقط حالياً على ارتفاع 1500 متر ستنتقل إلى 1700 متر بحلول عام 2050 و1900 بحلول عام 2090.

90% من انبعاثات
غاز الميثان
مصدرها النفايات

لأوكسيد النيتروس (66%). إذا استمرت الاتجاهات الحالية في انبعاثات الغازات الدفيئة على حالها، فستفرض التغيرات المتوقعة في المناخ على الأرجح تكاليف اقتصادية على لبنان، سواء بشكل مباشر عبر ارتفاع درجات الحرارة والتغيرات في هطل الأمطار والأحداث المناخية

ستتحمل الدولة التكلفة الإجمالية المقدرة من الأضرار المباشرة (مروان طحطح)



نحو 610 ملايين دولار أميركي هي القيمة التقديرية للتكلفة الاقتصادية الناجمة عن تغيّر المناخ بحلول عام 2020. بحسب تقرير لبنان عن غازات الدفيئة الوطنية، المُعدّ من قبل فريق إدارة التغير المناخي في وزارة البيئة، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الألماني، وبنموك من مرفق البيئة العالمية (GEF). وفق التقرير، ستتحمل الأسر اللبنانية، بعد ثلاثة أعوام، تكلفة سنوية قدرها 1500 دولار أميركي لكل أسرة

هديك فرفور

يعرض تقرير لبنان عن غازات الدفيئة جملة من التداعيات والآثار البيئية والصحية والبنية التحتية والاقتصادية التي سببها التغير المناخي في لبنان؛ ولعلّ الأثر الأبرز، الذي يُشير إليه هذا التقرير، هو زيادة عدد الوفيات بين عامي 2010 و2030 بما يتراوح بين 2483 و5254 حالة وفاة، سبب الوفيات، وفق التقرير، هو الزيادات في درجات الحرارة؛ خلال 18 عاماً، زادت نسبة زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 89%. قطاع إنتاج الطاقة هو المساهم الأول في انبعاثات هذه الغازات الدفيئة، إذ يستأثر بنسبة 53% منها، ما يعكس اعتماد لبنان الكبير على المنتجات النفطية المستوردة لتلبية متطلبات الطاقة والنقل. بحسب التقرير، يستهلك قطاع النقل أكثر من 40% من النفط المستورد، ويتسبب في 23% من انبعاثات الغازات الدفيئة، كذلك فإنه المصدر الرئيسي لتلوث الهواء في المناطق الحضرية. ويُبيّن التقرير أن استبدال المركبات القديمة وغير الفعالة، تدريجياً، بمركبات كفاءة لناعية استهلاك الوقود يمكن أن يُقلّل من الانبعاثات بنسبة تصل إلى 19% بحلول عام 2040. لذلك يأتي قطاع النقل كثاني قطاع يسبب زيادة نسبة الانبعاثات (23%)، ليحل بعده قطاع النفايات (10,7%) والعمليات